الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

تعددية المنظمات والمجتمع المدني

جورج منصور
وزير اقليم كردستان لشؤون المجتمع المدني

كان العراق ولم يزل، برغم اقترابه من العقد التاسع من قيام الدولة الحديثة في عام ١٩٢١، بعيداً كل البعد عن بناء مجتمع مدني ديمقراطي حديث، حيث ان علاقات الإنتاج البالية السائدة فيه والتي تعود إلى قرون خلت، قد انقرضت على المستوى الدولي، وهي لا تسمح، بسبب طبيعتها وبنيتها الداخلية، بنشوء علاقات وأجواء سياسية واجتماعية تسودها مبادئ وممارسات الحرية الفردية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق القوميات والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة لمصلحة الإنسان بالمعنى الصحيح للكلمة، وليس بالمعنى المجازي أو المفرغ من أي مضمون إنساني، برغم ان نضال قوى سياسية ومدنية عراقية تمثل كل مكونات الشعب من أجل سيادة وممارسة تلك المبادئ. فالعراق كان ولا يزال بحاجة ماسة إلى انتقال حقيقي وسريع إلى علاقات الإنتاج الرأسمالية، وتغيير مضمون العملية الاقتصادية الجارية فيه بما يضمن طلاقاً فعلياً مع علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية والعلاقات العشائرية والأبوية التي تشكل جوهر القاعدة الاقتصادية والاجتماعية المتخلفة الراهنة من جهة، والتي تتجلى بوضوح في السلوك السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للفرد والمجتمع، بغض النظر عن وجود أفراد وجماعات صغيرة تحمل آراءً وأفكاراً وطموحات أخرى تختلف عن السائد حالياً، من جهة أخرى.

وفي المجتمعات التي عانت أو لم تزل تعاني من نظم الاستبداد والقسوة والعنف والقمع من جانب أجهزة الدولة في التعامل مع الفرد والجماعات والمجتمع، تزداد فيها مشكلات الإنسان النفسية والعصبية ويزداد التوتر وتبرز حالة التدافع بالمناكب والمنافسة غير المبدئية بأمل البقاء على قيد الحياة وتغييب الآخر أو احتوائه أو العيش على حسابه وتسقط الكثير من القيم والمعايير الأخلاقية التي يعرفها المجتمع اعتيادياً حتى في ظل واقع مجتمع غير مدني، إذ أن جملة من معايير وقيم البداوة والريف تحمل في ثناياها بعض المضامين الإيجابية والتضامنية التي كانت لها أهميتها ودورها في سلوك وممارسات الإنسان في ظل تلك العلاقات الاجتماعية.

وهذه الحقيقة تترك تأثيرها المباشر وغير المباشر على سلوك أفراد المجتمع في الموقف من مبادئ الحرية الفردية والديمقراطية وحقوق الإنسان والحقوق المدنية العامة وعلى مدى فهمهم لها وسبل التعامل معها ومدى إدراكهم حقيقة، أن ما لهم من حقوق هي في الوقت نفسه حقوق لغيرهم أيضاً، ولا يحق لهذا الفرد أو ذاك ولهذه الجماعة أو تلك احتكار الحرية لنفسه دون غيره، أو التمتع بالديمقراطية وحقوق الإنسان أو جواز العمل في أي من المجالات التي يختارها ولكنه يحاول منع الأخرين عنها. وهذه الإشكالية الفكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية لا نجدها في المجتمعات الصناعية المتقدمة التي قطعت شوطاً بعيداً في الحضارة الحديثة وفي ممارسة الحياة المدنية الديمقراطية وحيث تراكمت المعارف والخبر في هذا الصدد. ويقدم لنا الباحث الكبير الراحل الدكتور علي الوردي دراسات رائعة في تحليل الشخصية العراقية في ظل العلاقات الاجتماعية في العراق والمجتمعات المماثلة في الدول الأخرى.

من حيث المبدأ والممارسة يحق لكل خمسة أو سبعة أفراد، سواء أكانوا من الرجال أو النساء أو بصورة مختلطة، تشكيل منظمة سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو بيئية أو رياضية غير حكومية أو في أي مجال آخر من مجالات الحياة العامة حيث تمارس هذا العمل أو ذاك في إطار ومهمات المجتمع المدني الديمقراطي، ويحق لهذه المنظمة أو تلك ان تعمل على كسب المزيد من الأعضاء وفق نظام عمل تتقرر أسسه ومبادئه من جانب الدولة أو الإقليم ومؤسساتها الديمقراطية التشريعية. ويمكن أن تنشأ الكثير من هذه المنظمات في ذات المجال أو مجالات أخرى، إذ ليس في هذا التعدد أي خلل أو ضرر شريطة أن يكون لها أسم أخر غير الاسم الذي اتخذته غيرها من المنظمات. ومثل هذه الممارسة الطبيعية في الدول المتقدمة تفسح في مجال المنافسة العقلانية بين المنظمات غير الحكومية، سواء أكانت سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو غيرها، لتقديم الأفضل من الفعاليات والخدمات وتحقيق الأهداف للأعضاء والمجتمع. أي أن المنظمات المماثلة في مجالات اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو أي شأن عام آخر، لا تجد سبباً يبرر رفض المنظمات الأخرى المماثلة لها أو شن حملات ضد بعضها الآخر، بل ربما تتحرى عن فرص للعمل المشترك وتحت سقف واحد، إن اتفقت الأهداف والوسائل والسبل التي اختارتها كل منظمة من تلك المنظمات.

أن السؤال المطروح اليوم هو، هل يمكن أن نرى مثل هذه التجربة الناجحة في العراق أو في إقليم كردستان أيضاً؟ تشير المعطيات التي تحت تصرفنا إلى أن تجربتنا لا تزال ضعيفة في هذا الصدد، وأن تشكيل الكثير من هذه المنظمات لا يستند إلى أسس واضحة ونافعة ومنطلقة من حاجة فعلية لها. وأن القبول بالآخر من جانب هذه المنظمة المماثلة أو تلك ليس سهلاً، بسبب الكثير من العوامل التي ذكرناها وبسبب الشعور بأن أي تشكيلة مماثلة هي مناهضة بشكل شخصي لمن شكل منظمة مماثلة قبل ذاك. وهو أمر خارج إطار تصور أي فرد أوروبي مثلاً، ولكنه يشكل جزءاً من التفكير لدى العراقيين في إطار الظروف التي مر بها أو يعيشها في الوقت الحاضر، وربما في بال من شكل مثل هذه المنظمة رؤية مماثلة خاطئة، وبالتالي يبدأ التنافس بين منظمتين، يستوجب الواقع تعاونهما والتنسيق بينهما أو إنجاز المهمات بصورة منفردة ولكن من دون رؤية سلبية أو مواقف مضادة للآخر، فهم جميعاً يفترض أن يعملوا لمصلحة المجتمع ومكوناته المدنية المختلفة.

العراق بحاجة إلى كل الجهود الخيرة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية والرياضية والفنية من أجل تشكيل المزيد من المنظمات غير الحكومية، سواء أكان ذلك في الإقليم أو على مستوى العراق كله وبعيداً عن الشعور بضرورة احتكار العمل في هذه المجالات، ويتحمل الجميع مسؤولية التنافس الإنساني العقلاني الإيجابي الفعال، إذ إن عجز أي منظمة عن إنجاز مهماتها هو الذي يمكن أن يقود بها إلى غلق أبوابها، ولكن شروعها بالعمل مع منظمات مماثلة اخرى ربما يساعدها على النهوض وتقديم الخدمة الضرورية للمجتمع.

الاختلاف في الآراء والمواقف لا يغير من حقيقة مبدئية وهو حق الجميع في التعبير عن وجهات نظرهم وفي حق الجميع بالعمل وفق الأطر التي يروها مناسبة لهم ولنشاطاتهم وإمكاناتهم. والاختلاف بالرأي لا يعالج إلا من خلال الحوار وتبادل الرأي ووجهات النظر، ومن دون ذلك يبقى الصمت سيد الموقف ويبقى الاختلاف هو الحاكم، ويبقى الصراع الأكثر إيذاءً للجميع هو السائد!

هل كانت بوتو ضحية الغباء الأمريكي؟

شاكر النابلسي
كاتب أردني / امريكا

> كانت بينظير بوتو (١٩٥٣-٢٠٠٧) رئيسة وزراء باكستان السابقة ، وزعيمة "حزب الشعب" الباكستاني ، ابنة للزعيم الباكستاني ذو الفقار علي بوتو (١٩٢٨-١٩٧٩) وكانت تقيم في مهجرها ، بالأمارات العربية المتحدة ، بعد أن غادرت باكستان عام ١٩٩٨ .

بوتو والسياسة الأمريكية

تعتبر بوتو من أنصار السياسة الأمريكية في باكستان، ومن أنصار العلمانية الباكستانية، ومن ألد الأعداء السياسيين للأحزاب الدينية الباكستانية، التي تُعتبر "طالبان" و"القاعدة" في أفغانستان امتداداً لها. وكل هؤلاء يقفون في صف واحد وجبهة واحدة ضد أمريكا في المنطقة، وضد كل ما يمثل السياسة الأمريكية في المنطقة، ويعتمدون على الذراع العسكرية (تنظيم "القاعدة") في التخلص من الخصوم السياسيين كما تم بالنسبة للسيدة بوتو في الماضي والحاضر، الذي أعلن عن مسؤوليته قتل بوتو، كما لم ينكر السلفي عمر البكري زعيم "تنظيم المهاجرين" في بريطانيا والمقيم الآن في لبنان بعد هروبه من بريطانيا، من أن "القاعدة" هي التي نفذت عملية اغتيال بوتو (فضائية LBC، برنامج "أنت والحدث"، (٣٠/ ٢٠٠٧/١٢).

من قتل بوتو؟

وقبل ذلك، كانت "القاعدة" بعد مقتل بوتو بساعات قليلة، قد أعلنت بكل فخر واعتزاز، عن تبنيها مسؤولية اغتيال زعيمة "حزب الشعب" المعارض. وقال زعيم تنظيم "القاعدة" في أفغانستان مصطفى أبو اليزيد، إن قرار الاغتيال اتخذه الرجل الثاني في تنظيم "القاعدة" أيمن الظواهري، في شهر تشرين الاول الماضي، وأكد أن تنفيذ العملية تم عبر شخصية متبرعة تنتمي لخلية بنجابية.

ومن المعروف أن عملية اغتيال بوتو بالأمس لم تكن هي المحاولة الأولى. فقد سبقتها عدة محاولات، ومن قبل تنظيم "القاعدة" نفسه.

فقد وقعت أول محاولة لاغتيال بوتو في التسعينيات، وقام بها "رمزي يوسف" الموجود الآن في سجن أميركي، لقيامه بأول محاولة لتفجير مبنى "وورلد ترايد سنتر". ويُعتقد أن أسامة بن لادن كان متورطاً في تلك المحاولة الأولى. كذلك كانت بوتو هدفاً دائماً للعسكريين الذين أعدموا والدها للاستيلاء على السلطة. كما كانت هدفاً للإسلاميين بصفتها "إمرأة" ، ولأنها تمثل حزباً ليبرالياً وديمقراطياً وعصرياً. ولكن بوتو ظلت، وحتى العام الحالي، شخصية مرفوضة من الإدارة الأميركية التي كانت تفضل التعاون مع العسكر، ومع الجنرال مشرف تحديداً.

لا حيرة إذن في معرفة من هو قاتل السيدة بوتو. وهكذا وفرت "القاعدة" على العالم، وعلى إعلام العالم البحث عن من هم وراء هذه الجريمة. ولو فعل من قتلوا رفيق الحريري الشيء ذاته، لوفروا على لبنان والعالم كل هذا الشقاء، وكل هذه الفوضى المدمرة التي تجتاح منطقة الشرق الأوسط خاصة.

نجاح "القاعدة" أمام غباء أمريكا

الفخ الكبير الذي وقعت فيه أمريكا في الشرق الأوسط، أنها ذهبت لتحارب الإرهاب المتمثل بتنظيم "القاعدة" إلى الأرض التي تريدها القاعدة. فذهبت أمريكا إلى أفغانستان (دار "القاعدة" ومركزها) منذ ست سنوات، وهي تجهل ما تعلمه "القاعدة" حول طبيعة هذه الأرض وتضاريسها السياسية والقبلية والطبيعية. وإن كانت أمريكا قد علّمت جنودها دروس هذه التضاريس، فهي لم تصل إلى حد معرفة هذه التضاريس معرفة واقعية من خلال العيش على هذه الأرض. كذلك كان الحال في العراق. فذهبت أمريكا إلى العراق وهي قليلة الخبرة بتضاريسه إن لم تكن فاقدة الخبرة في التضاريس السياسية والقبلية والدينية والعرقية العراقية. إضافة لذلك، أنها لم تحسب حساب جيران العراق المتربصين بها منذ زمن طويل. إيران لكي تثأر من أمريكا نتيجة حربها مع العراق طوال ثماني سنوات (١٩٨٠-١٩٨٨). وسوريا لكي تثأر من أمريكا لعدم مساعدتها في استرجاع مرتفعات الجولان، ومعارضة أمريكا للوجود العسكري والسياسي السوري في لبنان.

إذن، فقد نجح تنظيم "القاعدة" حتى الآن، في أن يختار أرض المعركة التي تدور رحاها بينه وبين أمريكا على وجه الخصوص. فقد نجح في أن يسحب أمريكا إلى أفغانستان أولاً، لكي يحاربها على أرضه. ونجح في أن يجر أمريكا إلى العراق لكي يحاربها على أرض العراق، والتي هي بالتالي أرضه، لأنها أرض معركة، قريبة من القوى التي تؤمن له السلاح والرجال والتدريب (الدعم اللوجستي) وكذلك المال. فأنصاره ومحاربوه في أفغانستان والعراق، لا يحتاجون لأن يقفوا على أبواب القنصليات الأمريكية في طوابير طويلة، ويخضعوا لتدقيق أو FBI CIA لكي يحصلوا على التأشيرة اللازمة لدخول أمريكا من دون أسلحتهم، لكي يحاربوها على أرضها، كما فعلوا في الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١، ولكن علينا أن نعلم أن مثل هذه الكارثة الفظيعة من الصعب أن تتكرر مرة أخرى. حيث كوارث التاريخ الفظيعة لا تتكرر دائماً. فكارثة بيرل هاربر في عام ١٩٤٢ من الصعب أن تتكرر. كذلك كارثة الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ . ولو أرادت اليابان أو "القاعدة" أن تكررا هاتين الكارثتين اللتين لا يمكن فصلهما عن سياقهما التاريخي والسياسي والأمني لما استطاعتا إلى ذلك سبيلاً.

إذاً ، وجدت "القاعدة" أن أفضل الطرق والفرص للمزيد من إذلال أمريكا وبهدلتها على النحو الذي يجري الآن في أفغانستان والعراق، هو في جر أمريكا إلى أفغانستان والعراق، حيث يتوفر المال، والسلاح، والدعم اللوجستي، والإعلام الطنّان. وهكذا تم الأمر، وبغض النظر عن الدوافع المختلفة لغزو أفغانستان والعراق. وحتى وإن لم يكن للقاعدة يدٌ في ذلك، فهذا هو ما تم. وهذا من حسن حظ "القاعدة" في حقيقة الأمر. وهو ما أطال عمر "القاعدة" في هذه السنوات الست (٢٠٠١-٢٠٠٧)، وجعلها القوة الإرهابية الأولى في المنطقة والعالم، التي يخشاها الجميع من القوي والضعيف، ومن الفقير والغني، ومن البعيد والقريب.

لماذا جاءت بوتو إلى اللهيب الباكستاني؟

ما الذي جعل بوتو تترك مهجرها الآمن في الامارات العربية المتحدة، وتأتي إلى باكستان، في الوقت الذي كانت فيه باكستان عبارة عن قطعة جمر ملتهبة؟ فخارجياً، كانت "القاعدة" وطالبان من جهة، وإيران من جهة أخرى، يغذون الاتجاهات الدينية المتشددة في باكستان المتمثلة بالأحزاب الدينية المتشددة (الجماعة الإسلامية، وجمعية علماء الإسلام) التي انضوت تحت لواء "المجلس التنفيذي المتحد".

فمن المعروف أن "حزب الشعب" الذي كانت ترأسه بوتو وبالتضامن مع "حزب الرابطة الإسلامية" (جناح قائد أعظم)، يعتبر هو الحزب الذي يتفق مع التوجه الأمريكي والسياسة الأمريكية في باكستان والتي تتلخص فيما يأتي:

١- استمرار السياسة الخارجية الباكستانية الحالية المتمثلة في المشاركة في الحملة الأمريكية ضد الارهاب، وتقديم كل التسهيلات اللازمة للحكومة الأمريكية بهذا الخصوص من القواعد العسكرية والتعاون الأمني، وبقاء مكاتب FBI في باكستان وإعطائها كامل الحرية في عمليات التفتيش.

٢- المحافظة على القواعد الأمريكية الحالية في باكستان كما صرحت بوتو في حملاتها الانتخابية.

٣- القبض على كل من يتهم بالارهاب. ويؤيد الحزبان ("حزب الشعب" و"حزب الرابطة الإسلامية") السياسة الباكستانية تجاه الحملة الأمريكية في أفغانستان ضد الارهاب.

٤- ليس لدى الحزبين معارضة في قبول سياسة حكومة برويز مشرف تجاه القضية الكشميرية، والتضييق على الارهابيين وإغلاق الحدود أمامهم، والتوجه نحو التنازل عن الموقف التقليدي لباكستان.

٥- معارضة بوتو لقيام وبقاء المدارس الدينية الباكستانية. كذلك، وإضافة إلى أن بوتو امرأة، تسعى إلى الولاية (منصب رئيس الوزراء)، فقد كانت بوتو من المعارضين الأقوياء للمدارس الدينية السياسية في باكستان وعددها يتراوح بين ٤٠-٥٠ ألف مدرسة (حسب تقديرات معهد بروكنجز بواشنطن) في حين تقول باكستان، على لسان وزير الشؤون الإسلامية والحج، أن عددها كان ١٢٥٠٠ مدرسة فقط في عام ٢٠٠٥ . وهي التي قالت في أحدى خطبها الحديثة أن "هناك المدارس الدينية السياسية، التي تُعلّم تلاميذها كيف يصنعون القنابل، وكيف يستخدمون البنادق، وكيف يقتلون النساء، والأطفال، والشيوخ". وهذه المدارس تعتبر ماكينات تفريخ الارهابيين الصغار الذين سرعان ما ينضوون تحت لواء "القاعدة" وفي صفوف "طالبان"، حيث لا عمل لهم غير هذا. وتلاومت بوتو في مناسبات كثيرة على حكومة مشرف، لأنها لم تستطع حتى الآن القضاء على الإرهاب، وطالبته بإغلاق هذه المدارس.

مواقف الأحزاب الدينية المتشددة

إضافة لذلك، فإن غالبية الشارع الديني الباكستاني يقف إلى جانب "المجلس التنفيذي الموحد" وحلفائه ("القاعدة"، و"طالبان") ويقدم لهم كل ما يحتاجونه من دعم سياسي. وتعارض الأحزاب الباكستانية الدينية المتشددة وعلى رأسها "الجماعة الإسلامية" بزعامة القاضي حسين أحمد، و "جمعية علماء الإسلام" بزعامة المولوي فضل الرحمن هذا الخطاب السياسي، تعتبره منافياً لسيادة باكستان. ويعتبر "المجلس التنفيذي المتحد" الذي يضم الأحزاب الدينية المتشددة، أن "حزب الشعب" وما يمثل هو مجرد بوق أمريكا. ويتوعدون أمريكا بحرب طويلة.

ففي حملة الانتخابات التي كانت ستتم في الثامن من كانون الثاني الحالي قال القاضي حسين أحمد أمير "الجماعة الإسلامية":

" حكامنا تحت غطاء أمريكي لا علاقة لهم بأرض وطنهم الأم. أعضاء الحركات الإسلامية جنود لله، ولا يمكن لأحد أن يسد طريقهم للوصول إلى هدفهم النبيل وهو إقامة الحكم الإسلامي على الأراضي الباكستانية".

وقال مولانا سميع الحق رئيس "جمعية علماء الإسلام":

" نحن سنطرد جميع العملاء الأمريكيين من وطننا".

وقال العلامة ساجد النقوي رئيس "الحركة الجعفرية" المحظورة :

"سنقوم موحدين بإبادة الحكم الغاصب على أراضينا".

إضافة لذلك، فإن هؤلاء جميعاً يقفون ضد ولاية المرأة في باكستان كما هو معروف في التيار الديني المتشدد في العالم الإسلامي كله. ويتمسكون بحرفية الحديث النبوي الشريف: "لعن الله قوماً ولّوا أمرهم امرأة". وهو حديث ما زال يُساء دائماً تفسيره وتطبيقه، حيث ينتزع من سياقه التاريخي الذي كان بمناسبة تولّي بوران ابنة الإمبراطور أنو شروان الفارسي الحكم بعد أبيها في بلاد فارس، الذين كانوا عبدة النار في القرن السادس للميلاد، وكانوا أعداءً للإسلام. والإخوان المسلمون في بيانهم الأخير الذي تمخّض عن مجلس الشورى التابع لهم قالوا بهذا، واستندوا إلى هذا الحديث، الذي قيل في مناسبة معينة وفي فترة تاريخية معينة، وعلينا أن لا ننزعه من سياقه التاريخي ذاك، ونطبقه على حاضرنا، وواقعنا السياسي.

ماذا استفادت "القاعدة" من قتلها بوتو؟

اعتراف "القاعدة" السريع بمسؤوليتها عن قتل بوتو على لسان زعيم تنظيم "القاعدة" في أفغانستان مصطفى أبو اليزيد، وبتأكيد من عمر البكري زعيم تنظيم "المهاجرون" الموالي لـ "القاعدة"، كان متعمداً وذكياً في الوقت نفسه، حتى وإن لم تكن "القاعدة" هي قاتل بوتو الحقيقي. ف "القاعدة" بحاجة إلى هذا الحدث الطنّان، وإلى هذا "الوسام"، بعد أن توالت هزائمها في العراق وبعد أن قامت عشائر الصحوة في الأنبار وغير الأنبار في العراق بمحاربة أنصار "القاعدة"، واجبارها على الهروب من هناك. كذلك فإن انكفاءة حماس في غزة، وما أصابها من عزل تام من السلطة الفلسطينية ومن العالم العربي والغرب عموماً، وحرمانها من عطايا وهبات كل هؤلاء، وصبّ أكثر من سبعة مليارات دولار في جيب السلطة الفلسطينية خلال السنوات الثلاث القادمة اعتباراً من عام ٢٠٠٨، وكذلك الخسارة الكبيرة التي مُني بها الإخوان المسلمون في الانتخابات النيابية الأخيرة وخسرانها لأكثر من عشرة مقاعد في البرلمان الأردني، يُضاف إلى ذلك السمعة السيئة التي أصابت "القاعدة" جرّاء التفجيرات الإجرامية التي تمت في الجزائر وأعلنت القاعدة عن مسؤوليتها بكل فخر واعتزاز عن هذه التفجيرات التي أودت بحياة العشرات من الأبرياء.. كل هذا قد تسبب في خفوت صوت "القاعدة" وفقدانها الكثير من بريقها الإعلامي العربي خاصة، الذي تمتعت به خلال الست سنوات الماضية (٢٠٠١-٢٠٠٧)، فجاء مقتل بوتو لكي يعيد الحرارة لأسلاك "القاعدة"، ويطفو بها مرة أخرى على سطح الإعلام العالمي، وتصدر نشرات الأخبار، وأولية شاشات الفضائيات. وكان مقتل بوتو بذلك هو أحد المكاسب التي تعتقد "القاعدة" أنها قد حققتها من عملية قتلها لبوتو، إضافة إلى المكاسب الآتية، التي تعتقد القاعدة أنها حققتها من خلال اغتيالها بوتو:

١- على المستوى الأفغاني، خدم اغتيال "القاعدة" بوتو، تموضع "القاعدة" وذراعها القبلي الأفغاني (طالبان) في أفغانستان. وكانت "القاعدة" في أمس الحاجة إلى هذا الحدث المدوي، لكي تقول للإعلام الأمريكي على وجه الخصوص الذي اهتم اهتماماً غير عادي بمقتل بوتو، وجنّد كل وسائله للحديث وتحليل هذه الفاجعة، بأنها ما زالت قوية في أفغانستان، وبأن يدها تطول ما تريد أن تطوله، برغم مواجهتها الصعبة لقوات تحالف دولية مزودة بأحدث الأسلحة في أفغانستان. وهي كذلك رسالة موجهة إلى الرئيس الأفغاني حامد كرزاي، تنذره فيها بعواقب الأمور.

٢-على المستوى الباكستاني، خدم اغتيال "القاعدة" بوتو، تواجد "القاعدة" القوي في الشارع السياسي الديني الباكستاني. وأثبتت "القاعدة" للأحزاب الدينية الباكستانية المنضوية تحت لواء "المجلس التنفيذي الموحد" بأنها قادرة على ضرب أعدائها ("حزب الشعب"، و"حزب الرابطة الإسلامية" المتحالف مع "حزب الشعب") في الصميم. وأن عودة بوتو إلى باكستان لا يخيفها ولا يخيف "المجلس التنفيذي الموحد"، بقدر ما هو نهاية لبوتو وحزبها الذي كان يقف بصلابة متناهية أمام "القاعدة" ووجودها في أفغانستان.

٣- ومن بعيد، خدم أغتيال "القاعدة" بوتو وجود "القاعدة في العراق وصراعها المرير مع القبائل العراقية، فيما أطلق عليه "قبائل الصحوة" التي بدأت تضرب بيد من حديد فلول "القاعدة" هناك. فجاء حادث اغتيال بوتو، ليؤكد من جديد قوة "القاعدة" في ضرب ما تريد، وفي أن تطول ما تريد.

٤- وفي الأيام الماضية، سمعنا وشاهدنا كيف ردت الروح في الأيام الأخيرة إلى كل وسائل الإعلام العربية، التي تقف إلى جانب "القاعدة"، وخرج علينا محللوها ومعلقوها بوجنات حمر، وعيون براقة، وابتسامات عريضة، والفرح الكبير يغمرهم، بعد أن امتقعت وجوههم في الأسابيع الماضية، نتيجة الضربات التي لحقت بـ "القاعدة" في العراق، والخيبات التي لحقت بالقوى الدينية المتشددة في طول العالم العربي وعرضه.

٥- وأخيراً، يعتبر اغتيال "القاعدة" بوتو تسديد "هدف قاعدي" في مرمى أمريكا. فمنذ أن وصلت بوتو إلى كراتشي، وإعلام "القاعدة" لا يفتأ يعلن أن "رسول أمريكا" ومنفذ سياستها في باكستان قد وصلت لتنفيذ هذه السياسة. وأن سفيرة أمريكا في باكستان لا بدّ من أن تلقى جزاءها، وقد كان.

❖❖❖

وفي النهاية فإن الخاسر الأكبر - على المدى القصير - هو السياسة الأمريكية من دون شك. وهي التي بغباء سياستها في الشرق الأوسط، وضعت نفسها في مواضع زادت من خيباتها وإذلالها على النحو الذي نراه الآن. في حين أن الرابح الأكبر كان الشعب الأفغاني والشعب العراقي اللذان نالا بفضل غباء السياسة الأمريكية الخارجية ما لم يحلما به من قبل، وما زال الحبل على الجرار كما يقال.